المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14/09/2015

حقوقيون يطالبون بوضع حد لسياسة الإفلات من العقاب

يتعلق الأمر بالجرائم المرتبطة بالاختفاء القسري

22821

الرباط

هيام بحراوي

طالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بوضع حد لسياسة الإفلات من العقاب في الجرائم المتعلقة بالاختفاء القسري، ماضيا وحاضرا، معتبرة أن ذلك يمكن أن يشكل ضمانة أساسية لعدم تكرار تلك الجرائم مستقبلا.

وعبرت الجمعية عن تضامنها مع عائلات المختطفين مجهولي المصير، داعية كافة المكونات الحقوقية، وخصوصا منها هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، للشروع إلى عقد مناظرة وطنية ثانية للوقوف على الحصيلة المسجلة ووضع برنامج للمرحلة المقبلة.

وياتي تعبير الجمعية المغربية عن موقفها تزامنا مع احتفاء العالم باليوم العالمي ضد الاختفاء القسري، إذ سجلت الجمعية، في بيان لها، أنه بعد مباشرة الدولة المغربية لمسلسل معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومرور ثمان سنوات على الانتهاء منه، بتقديم التقرير الختامي حوله في 06 يناير 2006، فإن التوصيات التي حملها، تضيف الجمعية، لم تعرف بعد طريقها إلى التفعيل من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان والقطاعات الحكومية المعنية، سواء تلك المتعلقة بالكشف عن الحالات التي بقيت معلقة، أو تلك المتعلقة بوضع استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب.

وأضافت الجمعية بان ضحايا الاختفاء القسري والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والمجتمع عموما، لازالوا ينتظرون وضع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة موضع التنفيذ، خصوصا تلك المتعلقة بالاختطاف والاعتذار الرسمي والعلني للدولة، وحفظ الذاكرة واستكمال جبر الأضرار الجماعية والفردية، ودليل ذلك، تتابع الجمعية، استمرار الضحايا بتنظيم اعتصامات أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان للمطالبة بالاستجابة العاجلة لمطالب المفرج عنهم المتمثلة في الإدماج والتسوية المادية والإدارية والاجتماعية لأوضاعهم.

وأوضحت الجمعية أنه إذا كانت الدولة قد اعلنت يوم فاتح مارس 2012 عن مصادقتها على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري فإنها لم تستكمل -حسب تعبيرها- إجراءات المصادقة وضمنها وضع أوراق التصديق لدى الأمم المتحدة، والتصريح باعتراف الدولة المغربية باختصاص اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري بتلقي وبحث بلاغات الأفراد، أو النيابة عن أفراد يخضعون لها ولولايتها وفقا للمادة 31 من الاتفاقية.

كولومبيا تحتفي بالسينما المغربية

تحتفي كولومبيا بالسينما المغربية خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى التاسع والعشرين من الشهر الجاري، وذلك من خلال الدورة الثالثة لدورة السينما وحقوق الإنسان التي تحتضنها مدينة بوغوتا، وهي التظاهرة التي تأتي كثمرة لشراكة تجمع كلا من جمعيتي «أرتيديا» و«كابايوك» والمركز السينمائي المغربي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وجامعة محمد الخامس في الرباط، ووزارة الثقافة الكولومبية ومجلسي بلديتي بوغوتا وميدلن وجامعتي «تاديو» و«أنتيوكيا»، بالإضافة إلى جمعيات المجتمع المدني في المغرب وكولومبيا.

ويرتقب أن يتم خلال هذه التظاهرة عرض مجموعة من الأفلام المغربية من بينها فيلم «العيون الجافة» لنرجس النجار، و«الأماكن الممنوعة» لليلى كيلاني، و«كازانيغرا» لنور الدين الخماري، و«روك القصبة» لليلى المراكشي، و«جوق العميين» لمحمد مفتكر.

ويرتقب، إلى جانب العروض السينمائية، أن تعرف التظاهرة عدة ورشات ولقاءات سيشارك فيها سينمائيون من كلا البلدين.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

طانطان

ارتفاع نسبة تفاعل الإدارات العمومية مع مراسلات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان

8/3475

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان - كلميم اول أمس السبت بمدينة الوطية (طانطان الشاطئ) دورتها العادية السابعة خصصت لتقييم عملها خلال الولاية الأولى الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2015 وتقديم التقرير الأولي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية التي جرت يوم الجمعة الماضي.

واستعرض رئيس اللجنة توفيق البرديجي بهذه المناسبة أبرز الانشطة التي قامت بها اللجنة خلال هذه الولاية على مستويات الاجتماعات الدورية وحماية حقوق الانسان وتلقي الشكايات ومتابعة تفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة والنهوض بثقافة حقوق الانسان وملف الهجرة والمشاركة في بعض الملتقيات الوطنية .

وأوضح أنه تم خلال هذه الولاية تلقي 455 شكاية كتابية واستقبال 1654 شخصا وتنظيم 155 نشاطا وتلقي 27 ألف و 830 اتصالا هاتفيا للاستشارة والتوجيه ، مسجلا ارتفاع نسبة تفاعل الإدارات العمومية مع مراسلات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بخصوص شكايات المواطنين والتي انتقلت من 7.14 في المائة سنة2012 إلى 68.75 في المائة سنة2014 و50 في المائة إلى حدود منتصف السنة الجارية.

وقدم رئيس اللجنة خلال هذه الدورة التقرير الأولي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول ملاحظة الانتخابات الجماعية و الجهوية الأخيرة مذكرا في هذا السياق بالخلاصات الأولية بعد تحليل 5757 استمارة ملاحظة (2272 استمارة متعلقة بحملة الانتخابات الجماعية و2080 استمارة متعلقة بحملة الانتخابات الجهوية و1405 استمارة متعلقة بالاقتراع)، التي انتهت إلى" أن استحقاقات رابع شتنبر الجاري جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية و النزاهة و الشفافية ، و أن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست متواترة من الناحية الإحصائية و لا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وتضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم التي تم تنصيبها في21 دجنبر من سنة 2011 بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما تعمل حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة. ويشمل الاختصاص الترابي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان- كلميم، أقاليم سيدي إفني وكلميم وطانطان وآسا-الزاك.

ادريس اليزمي :

النرويج تعتبر التجربة الديمقراطية للمغرب متقدمة في المنطقة

3/3475

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، الجمعة بأوسلو، إن النرويج تعتبر التجربة الديمقراطية للمغرب متقدمة في المنطقة.

وأشار اليزمي، في تصريح للصحافة عقب سلسلة من المباحثات مع مسؤولين نرويجيين ضمن زيارة ليومين بدعوة من وزارة الخارجية النرويجية، الى تأكيد هذا البلد الإسكندنافي على ضرورة دعم تجربة المغرب، وتطوير أشكال الشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشكل خاص وفي المجال الحقوقي بشكل عام.

وأضاف اليزمي أن هناك اهتمام كبير للنرويج بالسياسة المغربية الجديدة بشأن الهجرة خصوصا مع المرحلة التي تمر منها أوروبا في معالجتها لهذه الظاهرة، مضيفا أنه تم التأكيد على ضرورة التعاون في مجال التدريب والتكوين على حقوق الإنسان، وتمت مناقشة المنظومة المؤسساتية لحماية حقوق الإنسان ومدى تحقيق الانسجام بها.

وأكد أنه تم التطرق أيضا إلى تبادل التجارب الوطنية في محاربة الإرهاب وخطاب الكراهية وتدبير التعدد الديني والثقافي.

وأشار إلى أنه تم عقد لقاءات مع مسؤولين بوزارة الخارجية النرويجية وتقديم شروحات حول الإصلاحات الجارية بالمغرب، وتجربة المجلس في مجال التكوين خاصة مع الاستعداد الجاري لفتح مركز التكوين الوطني لحقوق الإنسان والمواطنة الذي سيستفيد منه الأعضاء والطاقم الإداري للمجلس، وكذا المجتمع المدني المغربي.

كما عقد اليزمي والوفد المرافق له لقاء بمجلس الأخلاقيات لصندوق الثروة النرويجي، الذي من مهامه دراسة مدى احترام المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان من قبل الشركات التي يستثمر فيها الصندوق، سواء الشركات النرويجية أو الدولية.

كما تم التطرق إلى ميدان المقاولة وحقوق الإنسان، الذي يهتم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال فريق عمل يشتغل على هذه الإشكالية الجديدة في المجال الحقوقي.

من جهة أخرى، أجرى اليزمي مباحثات مع مسؤولي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالنرويج، وكذا مع مؤسسة الوسيط، تمحورت حول الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، في إطار تحضير المجلس لهذه الآلية عبر التعرف على التجارب الدولية المختلفة في نوع المؤسسة التي تحميها وطرق عملها.

وبمؤسسة "الوسيط من أجل المساواة وضد التمييز" بالنرويج، المكلفة بالدفاع عن المساواة والمناصفة، تمحورت مباحثات اليزمي حول أشكال تحقيق المناصفة ومحاربة التمييز غير مباشر.

أما المباحثات التي جرت مع المركز النرويجي لحقوق الإنسان التابع لجامعة أوسلو، فقد تطرقت لموضوع التدريس الجامعي حول حقوق الإنسان، وسبل الاستفادة من تجربة الطرفين خاصة على مستوى المناهج والبرامج الخاصة ببعض القضايا المختارة.

وبالإضافة إلى ذلك، تم عقد لقاء مع "لجنة هلسنكي" وسبل الاستفادة من تجربتها في الإصلاح المؤسساتي وإصلاح القوانين، وكذا مع نقطة الاتصال الوطنية النرويجية للمبادئ التوجيهية بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المهتمة على الخصوص بدراسة الشكايات ضد الشركات متعددة الجنسيات والعمل على الوساطة وتقديم وجهات نظرها.

■ سوريون 4793/1

تعكف لجنة مشتركة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة الداخلية على دراسة ملفات طلب لجوء 500 سوري إلى المغرب. ولم تستبعد مصادر مطلعة أن يكون قرار تسوية أوضاع المعنيين «انخراطا من المغرب في الحملة الدولية التي تسعى إلى إقرار نظام حصص لتقاسم الأعداد المتزايدة للنازحين من سوريا». يشار إلى أن السياسة الجديدة للهجرة بالمغرب مكنت خمسة آلاف سوري من الإقامة القانونية، في السنة الماضية.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

اعمال الظهير المحدث لحقوق الانسان .. رهان دورة طانطان

اختتمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم، السبت الماضي بمدينة الوطية (طانطان الشاطئ)، دورتها العادية السابعة.حيث كان النقاش حسب جدول أعمال الدورة، حول إعمال للظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ونظامه الداخلي، والمتضمن لاجراء تقييم لعمل اللجنة خلال ولايتها الأولى الممتدة من سنة 2012إلى سنة 2015بالإضافة إلى تقديم التقرير الأولي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية التي جرت يوم الجمعة الماضي.

وكانت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان-كلميم، التي تم تنصيبها بتاريخ 21دجنبر 2011، تضطلع، حسب المادة 28من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، للوقوف على مهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. ثم العمل حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على الصعيد الجهوي.ويشمل الاختصاص الترابي للجنة، التي يترأسها توفيق برديجي، أقاليم سيدي إفني، كلميم، طانطان وآسا-الزاك

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

النرويج تعتبر التجربة الديمقراطية للمغرب متقدمة في المنطقة

SMS13

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، يوم الجمعة بأوسلو، إن النرويج تعتبر التجربة الديمقراطية للمغرب متقدمة في المنطقة.

وأشار اليزمي، في تصريح للصحافة عقب سلسلة من المباحثات مع مسؤولين نرويجيين ضمن زيارة ليومين بدعوة من وزارة الخارجية النرويجية، الى تأكيد هذا البلد الإسكندنافي على ضرورة دعم تجربة المغرب، وتطوير أشكال الشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشكل خاص وفي المجال الحقوقي بشكل عام.

وأضاف اليزمي أن هناك اهتمام كبير للنرويج بالسياسة المغربية الجديدة بشأن الهجرة خصوصا مع المرحلة التي تمر منها أوروبا في معالجتها لهذه الظاهرة، مضيفا أنه تم التأكيد على ضرورة التعاون في مجال التدريب والتكوين على حقوق الإنسان، وتمت مناقشة المنظومة المؤسساتية لحماية حقوق الإنسان ومدى تحقيق الانسجام بها.

وأكد أنه تم التطرق أيضا إلى تبادل التجارب الوطنية في محاربة الإرهاب وخطاب الكراهية وتدبير التعدد الديني والثقافي.

وأشار إلى أنه تم عقد لقاءات مع مسؤولين بوزارة الخارجية النرويجية وتقديم شروحات حول الإصلاحات الجارية بالمغرب، وتجربة المجلس في مجال التكوين خاصة مع الاستعداد الجاري لفتح مركز التكوين الوطني لحقوق الإنسان والمواطنة الذي سيستفيد منه الأعضاء والطاقم الإداري للمجلس، وكذا المجتمع المدني المغربي.

كما عقد اليزمي والوفد المرافق له لقاء بمجلس الأخلاقيات لصندوق الثروة النرويجي، الذي من مهامه دراسة مدى احترام المعايير المتعلقة

بحقوق الإنسان من قبل الشركات التي يستثمر فيها الصندوق، سواء الشركات النرويجية أو الدولية.

كما تم التطرق إلى ميدان المقاولة وحقوق الإنسان، الذي يهتم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال فريق عمل يشتغل على هذه الإشكالية الجديدة في المجال الحقوقي.

من جهة أخرى، أجرى اليزمي مباحثات مع مسؤولي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالنرويج، وكذا مع مؤسسة الوسيط، تمحورت حول الآليات الوطنية للوقاية من التعذيب، في إطار تحضير المجلس لهذه الآلية عبر التعرف على التجارب الدولية المختلفة في نوع المؤسسة التي تحميها وطرق عملها.

وبمؤسسة "الوسيط من أجل المساواة وضد التمييز" بالنرويج، المكلفة بالدفاع عن المساواة والمناصفة، تمحورت مباحثات السيد اليزمي حول أشكال تحقيق المناصفة ومحاربة التمييز غير مباشر.

أما المباحثات التي جرت مع المركز النرويجي لحقوق الإنسان التابع لجامعة أوسلو، فقد تطرقت لموضوع التدريس الجامعي حول حقوق الإنسان، وسبل الاستفادة من تجربة الطرفين خاصة على مستوى المناهج والبرامج الخاصة ببعض القضايا المختارة.

وبالإضافة إلى ذلك، تم عقد لقاء مع "لجنة هلسنكي" وسبل الاستفادة من تجربتها في الإصلاح المؤسساتي وإصلاح القوانين، وكذا مع نقطة الاتصال الوطنية النرويجية للمبادئ التوجيهية بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المهتمة على الخصوص بدراسة الشكايات ضد الشركات متعددة الجنسيات والعمل على الوساطة وتقديم وجهات نظرها.

المغرب: توقيف رئيس جمعية «الحرية الآن» والتحقيق مع نائبة رئيس جمعية «الحقوق الرقمية»

محمود معروف

الرباط ـ «القدس العربي»: قالت جمعية مغربية تنشط في ميدان الحريات ان السلطات في مطار محمد الخامس في الدار البيضاء أوقفت رئيسها وأبلغته انه «مبحوث عنه للمس بسلامة الدولة» فيما تتواصل حملات الدعم لنائبة رئيس جمعية تنشط في ميدان الحريات الرقمية.

وقالت جمعية «الحرية الآن» ان السلطات الأمنية في مطار محمد الخامس في الدار البيضاء، أوقفت المعطي منجب، رئيس الجمعية «الحرية الآن» لبعض الوقت أثناء عودته إلى المغرب قادما من مونبيليه الفرنسية، وذلك لأنه «مبحوث عنه للمس بسلامة الدولة».

وأضافت الجمعية في بلاغ للرأي العام ارسل لـ«القدس العربي» أن منجب، تعرض لتأخير غير اعتيادي أثناء عودته إلى المطار، وعندما سأل عن السبب في ذلك، أخبره شرطي جوازات السفر بأنه مبحوث عنه، لا سيما أنه كان يقف إلى جانب الشرطي، ضابط شرطة بلباس مدني، كان يحمل بيده ورقة رسمية كتب عليها رقم البطاقة الوطنية للمعطي منجب، وعبارة مبحوث عنه «للمس بسلامة الدولة».

وقال البلاغ أن هذا الحادث الجديد يأتي على إثر سلسلة من المضايقات والضغوط التي تعرض لها المعطي منجب، بما فيها مجموعة من المقالات المفترية التي نشرت في العديد من المواقع الرقمية المشبوهة، وتهديدات ضد سلامته وحياته، ويتوفر منجب على ملف كامل يتضمن كل هذه التهجمات والتهديدات وقد قام بنفسه بتسليم بعض منها إلى وزير العدل والحريات.

وأدان المكتب التنفيذي لجمعية «الحرية الآن» هذه «الممارسات المنحطة»، مطالبا من وزير العدل والحريات، ومن وزير الداخلية، ومن **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** (رسمي)، فتح تحقيق حول هذه المضايقات التي تنتهك القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب والتي تكفل حماية حقوق الإنسان.

وقالت الجمعية ان عددا من المحامين راسلوا الوكيل العام للملك بمحكمة الاستئناف في الرباط، لإثارة انتباهه حول الضغوط التي يتعرض لها المعطي منجب، زيادة على عضو الجمعية عبد الصمد عياش، والإعلامي المعتقل هشام المنصوري.

من جهة أخرى عممت جمعية «الحقوق الرقمية» في المغرب، بيانا على خلفية المضايقات التي تتعرض لها بسبب دفاعها عن الخصوصية في الفضاء الرقمي، وذلك بعد التحقيق مع إحدى السيدات من أعضائها.

وقالت الجمعية التي تعرف بـ«ADN»، إلى «أن التحقيق الذي خضعت له الحقوقية كريمة نادر نائبة رئيس الجمعية، بناء على شكاية مقدمة من طرف وزارة الداخلية، متعلقة بالتقرير الذي أعدته منظمة «الخصوصية الدولية PI» «، والذي كان من المفروض تقديمه خلال ندوة صحافية كانت الجمعية تنظيمها ومنعتها السلطات في أيار/مايو الماضي.

ودعت الجمعية الدولة المغربية «إلى الحفاظ على فضاء رقمي حر وديمقراطي واحترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وضمان حرية الرأي والتعبير للجميع».

وقالت «إنها تتابع بقلق شديد ما تخضع له كريمة نادر ومعها جمعية «الحقوق الرقمية» من ضغوط وتهم مثل «الوشاية الكاذبة»، «تسفيه مجهودات الدولة»، و«إهانة هيئة منظمة».

واستغربت الجمعية التحقيق مع نائبة رئيس الجمعية حول ما قالت عنه «تقرير ليس من إنجازها وحول ندوة صحافية تم منعها».

وأكدت أن تقرير»عيني عليك»، موضوع التحقيق، يعود لجمعية ''الخصوصية الدولية'' التي تعنى بحماية المعطيات الشخصية والمراقبة غير القانونية على مستوى العالم، وكانت »تنوي فتح نقاش حول مخاطر استعمال الإنترنت خلال الندوة الصحافية التي تم منعها''.

وأشارت جمعية الحقوق الرقمية إلى أنها جمعية قانونية وضعت ملفها القانوني لدى مصالح ولاية الرباط عند تأسيسها في شهر أيار/مايو 2014 ، وعند التجديد الأول لمكتبها في شهر آب/أغسطس 2014 ، وفي التجديد الثاني خلال شهر آب/ أغسطس 2015. معتبرة أنها بعد استيفاء مدة 60 يوما على إيداع ملفها «جمعية قانونية في غياب أي حكم قضائي يمنعها من الصفة القانونية''.

واستنكرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان استدعاء أجهزة الأمن المغربية لكريمة نادر، بغرض التحقيق معها حول تقرير حقوقي، وقالت الشبكة أن هذه الحالة من التضييق على الجمعية لم تكن الأولى من نوعها ان حالة مشابهة تعرضت لها مديرة موقع «فبراير» الإخباري مارية مكريم، حيث تم استدعائها للتحقيق في آب/أغسطس الماضي من قبل الفرقة الوطنية للشرطة القضائية حول عملها السابق في الجمعية المغربية لصحافة التحقيق.

وقالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان أن «الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير في المغرب في تصاعد مُقلق، حيث تعددت في الأونة الأخيرة حالات التضييق على صحافيين ومدافعين عن حقوق الإنسان، فضلا عن الاعتداءات الأمنية على الفعاليات التي نظمها نشطاء مقاطعون للانتخابات الجماعية».

وطالبت الشبكة السلطات المغربية بالكف عن التضييق علي نشاط الجمعيات العاملة في الدفاع عن حقوق الإنسان، واحترام الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي وفقا للالتزامات الدولية، المنوط بالدولة المغربية احترامها.

http://www.alquds.co.uk/?p=402794

لماذا أحجمت أحزاب المعارضة عن الطعن بنتائج الانتخابات؟

الشيخ اليوسي

مباشرة بعد إغلاق مكاتب الاقتراع، وفرز الأصوات بالانتخابات الجماعية والجهوية في الرابع من شتنبر، خرجت عدد من الأحزاب السياسية للطعن في نتائج هذه الانتخابات من خلال تصريحات قادة سياسيين، وبلاغ لحزب الأصالة والمعاصرة انتقد ما سماه "اغتيال الديمقراطية"، بسبب "خروقات شابت الانتخابات".

تصريحات الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي، إدريس لشكر، كانت الأقوى ليلة فرز الأصوات، والأكثر تشكيكا في نزاهة الانتخابات ونتائجها، حينما صرح عقب اجتماع قادة المعارضة بمقر حزبه، بأن هذه الانتخابات شهدت "خروقات بالجملة"، وأن الحزب قد يطعن في العملية الانتخابية.

ولم تكن تصريحات لشكر الوحيدة التي شككت في نزاهة الانتخابات، واعتبرت بأن العملية شهدت عددا كبيرا من الخروقات، انعكست على نتائج صناديق الاقتراع، بل إن الأمين العام لحزب الاستقلال، حميد شباط، اعتبر بأن رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، فشل في إنجاح هذه الاستحقاقات.

انتقادات امتدت لإصدار حزب الأصالة والمعاصرة، لبلاغ شديد اللهجة، جاء فيه أن العملية شهدت "اغتيالا للديمقراطية"، لتختف نبرة تصريحات عدد من قيادات الحزب بعد أن ظهرت النتائج النهائية التي أعلنت الحزب متصدرا لأول استحقاقات جماعية بعد دستور 2011.

الصدمة قوية ويشرح الباحث في العلوم السياسية، عمر الشرقاوي، قضية اللجوء إلى الطعن السياسي في نتائج الانتخابات، بالتأكيد على أن الطعن في الانتخابات يعني بأن الدولة قامت بخروقات يوم الاقتراع، وأنها ساهمت في تزوير نتائج الانتخابات بشكل مباشر، ومست بشفافيتها وسلامتها.

وبخصوص موقف عدد من أحزاب المعارضة بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات، أكد الشرقاوي، في تصريحات لجريدة هسبريس، أن تغير هذا الموقف حصل بعد الندوة التي عقدها وزير الداخلية، محمد حصاد، والتي نوه خلالها بالأجواء التي مرت فيها هذه الانتخابات.

وأفاد الشرقاوي بأن رد فعل أحزاب المعارضة، كان طبيعيا نظرا للصدمة التي تلقتها بعد ظهور نتائج الانتخابات، مبرزا بأن شباط ولشكر شككا في العملية الانتخابية برمتها، عكس موقف الأصالة والمعاصرة "الذي تميز بنوع من العقلانية"، على حد تعبير الباحث في العلوم السياسية.

واستبعد المتحدث أن تكون الدولة قد تدخلت بشكل مباشر في الانتخابات، ومست بسلامتها، بمبرر أنها "تعول على هذه الاستحقاقات من أجل بناء مؤسسات تقوم بتنزيل الجهوية المتقدمة خاصة في الأقاليم الصحراوية"، مضيفا بأن "عددا من الإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية أظهرت أن الدولة أكثر تقدما من الأحزاب في محاصرة الفساد". وشدد الشرقاوي، على أن فرضية تدخل الدولة في نزاهة الانتخابات، ستجعل العديد من خصوم المملكة يستغلون ذلك، من أجل النيل من شرعية المؤسسات التي ستتمخض عنها هذه الاستحقاقات الانتخابية" على حد تعبيره.

رسالة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بعدما أشرف عدد من ملاحظيه على مراقبة الانتخابات، كانت واضحة في هذا الصدد، حيث أكد رئيسه، إدريس اليزمي، أن الأحزاب التي تشكك في نتائج الانتخابات عليها أن تتوجه إلى القضاء، من أجل إنصافها في حالة وقوع خروقات.

ويعلق الشرقاوي على هذا الموضوع، بالقول إن وجود بعض الطعون في نتائج جزئية في الانتخابات، تبقى مسألة طبيعية بل "مطلوبة في بعض الأحيان"، لكن دون الوصول إلى درجة الطعن في العملية الانتخابية برمتها، لأن ذلك يؤثر على المغرب ومؤسساته"، يضيف المتحدث ذاته.

وبالرجوع إلى مواقف الأحزاب السياسية من نتائج انتخابات 2015، مقارنة مع استحقاقات 2009، سجل الشرقاوي أنه بعد أن كانت بعض الأحزاب تنتقد حزب العدالة والتنمية، على موقفه المشكك في نتائج الانتخابات خلال 2003 و 2009، تراجعت نبرة التشكيك لدى "المصباح" خلال 2015، نظرا لعدة أسباب.

ويجمل الباحث الموقف الحالي بكون الأمين العام للحزب ورئيس الحكومة، هو المشرف السياسي على ضمان حسن سير هذه الاستحقاقات، إلى جانب وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، الذي ينتمي لذات الحزب، بالإضافة إلى أن العدالة والتنمية حقق نتائج إيجابية مقارنة مع ما سبق من انتخابات.

http://www.hespress.com/politique/277029.html

"CNDH"كلميم–طانطان يلتئم بـ"الوطية"

طارق حديدو

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان–كلميم دورتها العادية السابعة، وذلك مساء السبت بمدينة الوطية، وتضمن جدول أعمالها نقطتين تتعلق بتقييم عمل اللجنة خلال الولاية الأولى مابين 2012 و2015، بالإضافة إلى تقديم التقرير الأولي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول ملاحظة الانتخابات الجماعية و الجهوية لـ4 شتنبر.

وأمام عدد من الفعاليات الإعلامية بطانطان عرض رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالجهة توفيق البرديجي التقرير الموضوعاتي التي أنجزته اللجنة حول تقييم حصيلة عملها خلال الأربع سنوات الماضية، والذي ستنتهي ولايته خلال أواخر شهر شتنبر القادم.

رئيس اللجنة أكد في مستهل عرضه أن إنجاز التقرير يعتبر محطة للوقوف على ما تم انجازه ووضع تصورات للمستقبل على اعتبار أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيدخل في المرحلة القادمة بقانون جديد، والذي ينتظر أن تضم إليه آليات كالوقاية من التعذيب، حماية الطفولة وآلية حماية الأشخاص في وضعية إعاقة، والتي صادق عليها المغرب مؤخرا.

وأشار توفيق البرديجي في تصريح لجريدة هسبريس إلى تطرق عمل اللجنة في مجالات اختصاصاتها كحماية حقوق الإنسان والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وإثراء الفكر حول الموضوعات المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي أفرزت تقييما مهما لا من حيث تطور العمل أو تفاعل الشركاء المختلفين مع اللجنة سواء مجتمع مدني أو مؤسسات حكومية.

وأضاف البرديجي رئيس اللجنة الجهوية أن عمل اللجنة أفرز حسابيا مجموعة من الأرقام التي كانت لها دلالة مهمة خلال سنوات عملها أكثر من 500 شكاية موضوعاتية، وتلقي زيارات خاصة لمواطنين تجاوزت 1600 استقبال مرتبط بمجال الاختصاص، مضيفا تلقي إدارة اللجنة حوالي أكثر من 27 ألف اتصال هاتفي في مجال التعاطي مع المواطنين من أجل الاستفسار و التوجيه.

واعتبر نفس المتحدث أن هذه الأرقام لها دلالات بالتعاطي الحكومي والإدارات مع اللجنة الجهوية والذي انتقل من أرقام بسيطة 7 في المائة سنة 2012 إلى 68 في المائة سنة 2014، وهي أرقام جد مهمة أبانت عن تطور هذا التعاطي وذلك بناءا على السياسة التواصلية الذي قامت بها اللجنة.

أما بالنسبة إلى مجموعة الحماية باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان اتسم عملها بعدة أعمال من أبرزها تلقي شكايات مختلفة ومتنوعة من المواطنين الذين انتهكت حقوقهم في مجال معين، ثم هناك ربط للاحتجاجات التي تقام بسبب مشاكل اجتماعية و اقتصادية ...، بالإضافة إلى زيارة السجون والمستشفيات ودور رعاية الطفولة للوقوف على الخروقات التي تمكن أن تكون تضيف العزة البيروك منسقة المجموعة لهسبريس، أما بالنسبة لمجموعة النهوض ارتكز عملها منذ أربع سنوات بالانفتاح على المجتمع المدني و المؤسسات التعليمية همت قيام اللجنة بعدة ندوات و أيام دراسية.

أما فيما يخص القضايا الراهنة للجنة بجهة كلميم–وادنون هو عدم تمكن 9 جمعيات من الحصول على الوصل النهائي أو المؤقت رغم استيفاء كافة الشروط القانونية، و بالنسبة لموضوع التظاهر السلمي الذي كان من أهم انشغالات المجلس خصوصا بعد مواكبة الحركات الاحتجاجية على صعيد الجهة و التي تم في معضمها استعمال القوة لتفريق المحتجين و استعمال ألفاظ نابية وفق ما جاء في تقرير اللجنة.

http://www.hespress.com/permalink/276997.html

بلاغ صحفي تحت شعار"الحسيمة عاصمة الثقافات المتوسطية".

تنظم جمعية ثفسوين للمسرح الأمازيغي بالحسيمة بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الامازيغية، المجلس الإقليمي للحسيمة، وزارة الثقافة، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان ((CNDH**،مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج ((CCME، وكالة تنمية أقاليم الشمال ((APDNو مؤسسة صندوق الإيداع و التدبير ((CDG، الدورة السابعة لمهرجان النكور للمسرح إبتداء من الثلاثاء 29 شتنبر الجاري وإلى غاية السبت 03 أكتوبر المقبل تحت شعار"الحسيمة عاصمة الثقافات المتوسطية".

وتشارك في هاته الدورة التي تحتضن جائزة الثقافة الأمازيغية صنف المسرح ، التي يمنحها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ، مجموعة من الفرق المسرحية الوطنية في المسابقة الرسمية : الناظور، أزغنغان، الحسيمة و أكادير، بالإضافة إلى فرق أخرى بعروض شرفية من مراكش و تيزي وزو (الجزائر) ومدن أخرى.

هذا وستعرف فقرات المهرجان تنظيم يوم دراسي متوسطي حول موضوع: "المسرح الأمازيغي، التجارب والرهانات" بمشاركة خبراء في المسرح من داخل المغرب ومن خارجه.

كما ستعرف يوميات المهرجان ورشات تكوينية حول السينوغرافيا وإعداد الممثل من تأطير وجوه مسرحية كبيرة بالمغرب، وعروض لمسرح الشارع بكل من بني بوعياش تارك‌يست و إمزورن بالإضافة إلى تنظيم صبحيات للأطفال بعدد من المدارس القروية بالإقليم بكل من جماعات إزمورن – تماسينت –تازوراخت –بني حذيفة والرواضي.. مع لقاءات مفتوحة مع عدد من الفنانين بعدد من المؤسسات التعليمية بالإقليم .

وتكرم الدورة السابعة هاته السنة ثلاثة وجوه مسرحية وأكاديمية دوليا ووطنيا ومحليا، تقديرا لمساهماتهم الغزيرة في المسرح الأمازيغي.

يشار إلى أن تنظيم هذه الدورة، و على غرار الدورات السابقة تتم بدعم من ولاية الحسيمة تازة تاونات كرسيف و اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير و المجلس البلدي للحسيمة.

http://www.presstetouan.com/news18405.html

عاجل. والي الداخلة يطرد رئيس لجنة اليزمي و ملاحظين و يمنعهم من حضور أشغال انتخاب رئيس الجهة

on: 2015/09/14 12:24:03 مساءً In: أش واقع الرئيسية لا يوجد تعليقات

كود / حميد بوفوس

علمت " كود " من مصادر جد مؤكدة، أن والي جهة وادي الذهب الكويرة، أقدم صباح اليوم الاثنين 14 شتنبر الجاري، و في خطوة غير مسؤولة، على طرد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بجهة وادي الذهب الكويرة، إلى جانب ملاحظين، و ذلد أثناء محاولتهم ولوج قاعة الاجتماعات بولاية الجهة،التي تحتضن اشغال انتخاب رئيس الجهة و تشكيل المكتب المسير.
و اعتبر مصدر حقوقي في تصريح لـ " كود " سلوك والي الداخلة، غير مسؤول، و لا يمت صلة بدولة الحق و القانون، بل هو تصرف يعود بنا على سنوات الجمر و الرصاص.

http://www.goud.ma/%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9-%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%AF-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85-171441/

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان يدخل على خط استدعاء منجب و الحقوق الرقمية

قالت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان أنها تتابع بقلق وانشغال شديدين الهجمة الممنهجة، التي ما انفكت تستهدف كل من الجمعية المغربية لصحافة التحقيق، جمعية الحقوق الرقمية، جمعية "الحرية الآن" الجمعية المغربية لتربية الشبيبة، وجمعيات أخرى، إعاقة عملها وحملها على العدول عن القيام بالأدوار المنوطة بها في مجال حماية الحقوق والحريات والنهوض بها.

واعتبرت الجمعية أنه "بعد اعتقال ومحاكمة هشام منصوري، المسؤول عن المشاريع بالجمعية المغربية لصحافة التحقيق والزج به في السجن، استنادا على ملف مطعون في صحته، واستدعائه، يوم 25 غشت الماضي، لاستنطاقه حول برنامج "الميلتيميديا"؛ وهو نفس الموضوع الذي استنطق من أجله الصحفي والناشط في نفس الجمعية صمد عياش؛ وبعد ما تم التحقيق مع كريمة نادر عن جمعية الحقوق الرقمية، وذلك بناء على شكاية مقدمة من طرف وزارة الداخلية، تتعلق بالتقرير المعد من قبل منظمة الخصوصية الدولية ((Privacy International، الذي كان من المفروض تقديمه خلال ندوة صحفية منعتها السلطات المحلية، خلال شهر ماي 2015؛ أتى الدور على المعطي منجيب، رئيس جمعية "الحرية الآن"، حيث جرى توقيفه في المطار أثناء عودته من فرنسا لإبلاغه أنه مبحوث عنه للمس" بسلامة الدولة"؛ فيما تعرض الأخ محمد الصبر رئيس الجمعية المغربية لتربية الشبيبة، يوم السبت 12 شتنبر الجاري، للمنع من السفر إلى فرنسا، للمشاركة في حفل الإنسانية، كأحد منتدبي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، دون أي سند قانوني يذكر".

و اعتبر المكتب المركزي، للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، "أن هذه الممارسات المسلطة على مجموعة من الهيئات الجمعوية والحقوقية ونشطائها ونشيطاتها، هي امتداد لمسلسل التعسف والتضييق والاعتداء على المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان وكافة مكونات الحركة الديمقراطية بالمغرب، في خرق خطير لسيادة القانون وانتهاك لحرمته؛ مما يشكل تهديدا فعليا للحقوق والحريات والمكتسبات الجزئية، التي حققها الشعب المغربي، بعد تضحيات جسام"

و عبرت الجمعية عن تضامنها الكامل والمبدئي مع كريمة نادر، و محمد الصبر، المعطي منجيب و مطالبتها كل من وزير العدل والحريات، ووزير الداخلية، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، فتح تحقيق حول هذه المضايقات التي تنتهك القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب؛

كما دعت الحكومة إلى احترام التزامات الدولة المغربية في مجال حقوق الانسان، وضمان حرية الرأي والتعبير للجميع، والحفاظ على فضاء رقمي حر وديمقراطي، ووقف كافة التحرشات والتضييقات على المدافعين عن حقوق الإنسان.

http://www.zoompresse.com/news7757.html

لجنة حقوق الانسان بجهة كلميم استقبلت 455 شكاية كتابية خلال 3 سنوات

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان – كلميم السبت بمدينة الوطية (طانطان الشاطئ) دورتها العادية السابعة خصصت لتقييم عملها خلال الولاية الأولى الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2015 وتقديم التقرير الأولي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية التي جرت يوم الجمعة الماضي.

واستعرض رئيس اللجنة توفيق البرديجي بهذه المناسبة أبرز الانشطة التي قامت بها اللجنة خلال هذه الولاية على مستويات الاجتماعات الدورية وحماية حقوق الانسان وتلقي الشكايات ومتابعة تفعيل توصيات هيئة الانصاف والمصالحة والنهوض بثقافة حقوق الانسان وملف الهجرة والمشاركة في بعض الملتقيات الوطنية.

وأوضح أنه تم خلال هذه الولاية تلقي 455 شكاية كتابية واستقبال 1654 شخصا وتنظيم 155 نشاطا وتلقي 27 ألف و830 اتصالا هاتفيا للاستشارة والتوجيه، مسجلا ارتفاع نسبة تفاعل الإدارات العمومية مع مراسلات اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بخصوص شكايات المواطنين والتي انتقلت من 7.14 في المائة سنة2012 إلى 68.75 في المائة سنة2014 و50 في المائة إلى حدود منتصف السنة الجارية.

وقدم رئيس اللجنة خلال هذه الدورة التقرير الأولي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول ملاحظة الانتخابات الجماعية والجهوية الأخيرة مذكرا في هذا السياق بالخلاصات الأولية بعد تحليل 5757 استمارة ملاحظة (2272 استمارة متعلقة بحملة الانتخابات الجماعية و2080 استمارة متعلقة بحملة الانتخابات الجهوية و1405 استمارة متعلقة بالاقتراع)، التي انتهت إلى أن "استحقاقات رابع شتنبر الجاري جرت في جو منح الضمانات الأساسية للحرية و النزاهة و الشفافية، وأن الخروقات التي تمت ملاحظتها ليست متواترة من الناحية الإحصائية ولا تمس جوهريا بسلامة ونزاهة الاقتراع".

وتضطلع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطانطان كلميم التي تم تنصيبها في21 دجنبر من سنة 2011 بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما تعمل حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على تنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة. ويشمل الاختصاص الترابي للجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان- كلميم، أقاليم سيدي إفني وكلميم وطانطان وآسا-الزاك.

http://machahid.info/?p=48726

الاتحاد الأوربي يطالب المغرب بفتح معتقلاته أمام المنظمات الدولية.

ردا على انشغالات وتساؤلات نواب اوربيين بشان اوضاع حقوق الانسان في المناطق المحتلة من الصحراء الغربية ، بخاصة بعد مقتل المواطن الصحراوي محمد الامين هيدالة ، قالت مفوضة الشؤون الخارجية بالاتحاد فيدريكا موغيريني انها دعت وبشكل منتظم الرباط الى فتح مراكز الاعتقال امام المراقبين و المنظمات الدولية مضيفة ان بروكسل عبرت عن انشغالها باوضاع المعتقلين في السجون المغربية وتساند الجهود الساعية لعدم افلات المسؤولين من العقاب.

وقالت المسؤولة الاوربية ان قرار منع دخول الجمعيات الى السجون المغربية اتخذه مندوب ادارة السجون سابقا حفيظ بنهاشم خلال ولايته في الفترة ما بين افريل 2008 و ديسمبر 2013 ، واستمر خلفه محمد صالح التامك في نفس السياسة

وبشان مقتل محمد الامين هيدالة ، قالت موكيريني ان **المجلس الوطني لحقوق الانسان** في المغرب كان قد طالب السلطات المغربية بفتح تحقيق حول ملابسات الحادث ، وذلك بفضل الضغوط التي مارسها الاتحاد واكدت في الاخير انها ستناقش ما تضمنته رسالة النواب مع هؤلاء في اقرب فرصة ممكنة .

http://www.emsahara.com/article1259.html

مصطفى الحسناوي يحكي معاناته الأليمة ثلاثة أشهر في بيانه الثالث

هوية بريس – عبد الله المصمودي

نشرت صفحة الدفاع عن الصحفي المعتقل مصطفى الحسناوي على "الفايسبوك" بيانه الثالث من سلسلة بياناته التي عنونها بـ: "وختامه تضييق وتلفيق وتهم"، وهذا نصه:

"من المعتقل السياسي الصحفي مصطفى الحسناوي إلى من يهمه الأمر تحية طيبة، وبعد:

يؤسفني أن أحيطكم علما بوضعيتي المأساوية والتي تعكس وضعا مناقضا لكل الشعارات التي ترفعها الدولة، ولكل المعايير الحقوقية والأخلاقية والكرامة الإنسانية.

ذلك أني ومنذ يوم السبت 27 يونيو تم نقلي إلى حي صمّم خصيصا للعقوبات، مفتقرا لأبسط الشروط الصحية، وتم إخباري أن المسألة مؤقتة لن تزيد عن أسبوع أو أسبوعين، وفي غضون الأسبوعين المذكورين وتحديدا يوم الجمعة 10 يوليوز 23 رمضان نودي علي للمثول أمام عناصر الشرطة الذين أخبروني أن الأمر يتعلق بالاستماع لشهادتي في قضية سجين الحق العام مهدي بوسيف الذي تعرض للضرب على أيدي حراس السجن، لأتفاجأ مساء نفس اليوم باقتحام عدد من الحراس لزنزانتي قبيل آذان المغرب ويحيلوها إلى ركام وأكوام، بعد أن أتلفوا أغراضي وأهرقوا وجبة فطوري، وحجزوا هاتفا وغادروا.

صباح اليوم الموالي تقدمت بشكاية للمدير ضمنتها ما حصل مساء الجمعة من اعتداء علي وذكرته بوضعيتي غير العادية محروما من الفسحة والتطبيب والاستجمام، ملقى بي في زنزانة وحي خاص بالعقوبات.

انتظر المدير إلى يوم الثلاثاء 14 يوليوز، لينادي علي ليس من أجل شكايتي، بل لتهديدي بخصوص شهادتي لصالح السجين مهدي بوسيف، خاتما تهديده ووعيده بأنه سيحيل حياتي إلى جحيم، وأن ملفات عديدة تنتظرني، وأن انتقامه سيطالني حتى وإن غادر السجن، على يد المدير الذي سيخلفه، وبدأ بتنفيذ أولى خطوات انتقامه بوضعي في مرحاض بطول مترين وعرض متر ونصف، كانت التهمة الظاهرة هي حجز هاتف نقال، رغم أن حجزه مرت عليه خمسة أيام؛ لكن الدوافع الحقيقية الخفية كانت هي الانتقام، خاصة مع ضغط الكثير من الهواتف النقالة التي يعج بها السجن دون أن يتعرض أصحابها لمثل ما تعرضت إليه، بل دون أن يقضوا حتى عقوبة عادية، وليس في مرحاض كما حدث معي.

فأي مؤسسات هذه التي تتعامل بأساليب العصابات وبعقلية انتقامية حاقدة مريضة؟

وأي دولة هذه التي تسمح بهاته الممارسات البائدة، رغم النداءات التي أطلقتها في حينه، والتي لم تجد إلا آذانا صمّاء؟

قضيت 18 يوما بالمرحاض على لحاف خشن واحد دون غطاء، محروما من الفسحة، ودون أن يكشف عني الطبيب كما يلزمه القانون، رغم معاناتي من ضيق التنفس، وسبق أن تعرضت للاختناق، وهذا مسجل في ملفي الطبي؛ 18 يوما بما فيها ليلة القدر وعيد الفطر إيغالا في الانتقام، عكس ما هو معمول به في كل السجون من مراعاة لمثل هاته المناسبات، لكن ذلك طبعا يصدر من مدراء مسؤولين ناضجين يعون مسؤوليتهم عن مؤسسة للتربية والإدماج، وليس من مراهقين يعانون من كل أنواع العقد النفسية، لكن عموما حين تستعيض دولة ما بالشعارات الجوفاء، عن السياسات الناجعة والمراقبة والمحاسبة، فإن هذا الذي سيحدث، الانتقام والانتقام المضاد والأحقاد والضغائن المتبادلة، والضحية في نهاية المطاف الذي هو السجين ليس لديه ما يخسر في معركة التحدي هذه.

بحلول عيد العرش يوم الجمعة 31 يوليوز زارني المدير الجديد ليخلي سبيلي، بعد أن استفسر عن سبب تواجدي في ذلك المرحاض، مع بعض رسائل التهديد المبطنة بلغة سلطوية، فضلت أن لا أتوقف عندها.

من عجائب الصدف أن لا تزورني لجنة حقوقية إلا بعد خروجي من المرحاض، فبعد إخلاء سبيلي صباح عيد العرش، زارني مساء نفس اليوم في زنزانتي الأستاذان عبد الحق الذوق وعبد العزيز أدميل عن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، غير أنهما لم يطيقا البقاء معي في الزنزانة أكثر من خمس دقائق

بسبب الرطوبة وانعدام التهوية والإضاءة، وعبرا عن استيائهما من الوضعية التي أعيشها، ووعداني أنهما سيحدثان المدير وسيتابعان موضوع الزنزانة غير اللائقة، وغيرها من المخالفات على مستويات أعلى بطرقهما الرسمية.

يوم الثلاثاء 4 غشت زارني المدير في زنزانتي تقاسمنا خلالها الحديث لدقيقتين بالتساوي، دقيقة تحدثت فيها عن مطالبي المشروعة (الفسحة، التطبيب، الاستحمام، رفع حالة الحصار حيث أني لا أقضي فترة عقوبتي ليتم التعامل معي بهذا التمييز والاستفزاز والحرمان من الحقوق). ومرر هو في دقيقة من الزمان رسائل التهديد المبطن مجدداً، ما ولد لدي انطباعا أنه متخصص في هذا النوع من التواصل، ولا علاقة له بحل المشاكل خاصة أنه يحتجز كتبا لي مدة عشرين يوماً تقريباً.

يوم الأحد 9 غشت تعرضت لاختناق كاد يودي بحياتي بعد تسرب دخان كثيف مجهول المصدر لزنزانتي، وقد أسهمت حالة الزنزانة في مفاقمة الوضع وتم نقلي إلى المصحة على الفور ليلا.

الجمعة 4 شتنبر زيارة جديدة لمسؤول من المندوبية هو الأستاذ عبد الله ضريف، استمع فيها لمعاناتي ومطالبي ووضعيتي التي لم تستطع كل الصرخات والنداءات والزيارات أن تغيرها، حتى أني طالبت المدير بكتبي التي جلبتها لي عائلتي ولازال يحتجزها أمام نظري وأخبرني أنهم بصدد مراجعتها، رغم باقي المعتقلين يستلمون كتبهم في غضون يوم أو يومين، لكنه الاستثناء والتمييز الذي أعانيه رغم تعاقب المدراء ورغم الزيارات التي لا تسفر عن أي نتيجة.

اليوم وبعد مرور قرابة ثلاثة أشهر على هذه الوضعية المزرية محروما من زنزانة تحترم إنسانيتي وكرامتي ومن وضع طبيعي لا أحس به من تمييز وحكرة، ثلاثة أشهر محروما من الاستحمام والفسحة، ثلاثة أشهر أعاني من التضييق والمعاملة السيئة والإهمال الطبي وحجز كتبي من طرف المدير الجديد.

وبعد أن جربت التواصل المباشر والشكايات والتفاعل مع اللجان والمسؤولين، ولم تظهر أي نتيجة في الأفق، رأيت أن أخط هذا البيان للفت نظر كل من يهمه الأمر، لهذا الوضع غير الطبيعي المناقض لشعارات الدولة ومؤسساتها، من أجل التدخل العاجلة لتقويم هذا الوضع المعوج، الذي لا يخدم مسار البلاد، ولا يكرس إلا النظرة النمطية للاستبداد وفساد الدولة، وتحكم العقلية القديمة المتكلسة، عقلية الجلاد المتسلط.

المعتقل السياسي الصحفي مصطفى الحسناوي

السجن المركزي-القنيطرة/08 شتنبر 2015".

http://howiyapress.com/index.php/accidents/13339-10833.html

اليسار المغربي من المواجهة إلى المشاركة

رؤية في مشروع "المصالحة" التونسية

اقترنت المواعيد الانتخابية المحلية والتشريعية في المغرب، لدى أحزاب اليسار، وعلى امتداد عقود، بتزوير الإرادة الشعبية والفساد وشراء الذمم وفبركة المشهد الحزبي، وهندسة الحقل السياسي وفق ما كانت تسعى إليه السلطة. وهذا ما جعل أحزاباً تتمسك بموقف المقاطعة، وكرسته، عدة سنوات، خياراً سياسياً وقناعة إيديولوجية، تحملت بسببه القمع والاعتقالات ومختلف أشكال التضييق. ولم تتردد بعض مكونات اليسار الراديكالي في وصف الأحزاب اليسارية التي شاركت في مختلف الاستشارات الشعبية بالقوى الإصلاحية، في إشارة إلى حزبي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية (الشيوعي سابقاً).

طبعت هذه النبرة الراديكالية سلوك اليسار وخطابه عهد الملك الراحل الحسن الثاني الذي شهدت سنوات حكمه صداماً قوياً معها، ولم تستثن، في ذلك، حتى الأحزاب التي انتقلت إلى استراتيجية النضال الديمقراطي، كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد الاشتراكي، غير أن متغيرات الساحة السياسية الوطنية والدولية، وتولي الملك محمد السادس زمام الأمور بعد رحيل والده عام 1999، واعتماده أسلوب حكم مغاير ومفهوماً جديداً للسلطة، وانخراطه في مشروع حقوقي غير مسبوق في المنطقة العربية والإسلامية عبر إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة عام 2004، في مرحلة دقيقة ومهمة في سيرورة التطور الذي عرفه المغرب، وهي هيئة جاءت نتيجة التطور التدريجي الصعب والمركب في حل المشكلات والملفات المرتبطة بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، واعتبرت آلية للعدالة الانتقالية، لطي صفحات ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عرفها المغرب منذ استقلاله حتى 1999. هذه المستجدات والمعطيات أفرزت حقائق جديدة على الأرض، حدّت من مساحة الشكوك التي

"أحزاب اليسار المغربي اقتنعت بضرورة تطليق مواقف الأمس، والمشاركة في الانتخابات بدلا من مقاطعتها" غذتها أحزاب اليسار تجاه سياسات الدولة واختياراتها، وقد بدأت هذه الأحزاب تقتنع، تدريجياً، بضرورة تطليق مواقف الأمس، والمراهنة على خيار المشاركة في الانتخابات بدل مقاطعتها، باعتبارها آلية لا محيد عنها، لتعزيز الديمقراطية وتقوية دولة المؤسسات.

وفي خطوة تحمل دلالة سياسية وأخلاقية، قرّرت ثلاثة أحزاب، الاشتراكي الموحد والطليعة الديمقراطي الاشتراكي والمؤتمر الاتحادي، خوض الانتخابات المحلية والجهوية التي نظمت في المغرب في 4 سبتمبر/أيلول الجاري، بلوائح موحدة في إطار تحالفٍ، حمل اسم فيدرالية اليسار الديمقراطي، وحصلت على 333 مقعداً (1.06%)، وتمكنت من احتلال المرتبة الثانية في مقاطعة أكدال–الرياض في الرباط، بتسعة مقاعد خلف حزب العدالة والتنمية.

وبصرف النظر عن قيمة النتائج التي عادت إلى فيدرالية اليسار الديمقراطي وحجمها، حيث تدل الأرقام على أن قوتها الانتخابية غير ذات وزن كبير، وأن انتشارها الجغرافي وتجذرها الاجتماعي محدودان، مقارنة مع ما ترفعه من شعارات وخطابات وما تغذيه من أحلام، فإنها، من الناحية الرمزية، وجهت رسالة سياسية وأخلاقية إلى السلطة والكتلة الناخبة، لتؤكد على انخراطها البيّن في مسلسل البناء الديمقراطي، وانضباطها لمقتضيات النبل السياسي، خصوصاً أنها قادت حملة انتخابية نظيفة، بشهادة تقارير **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في المغرب.

وتجمع معظم القراءات والتحاليل على أنه، من خلال استنطاق الحصيلة التي خرجت بها مكونات فدرالية اليسار الديمقراطي، هناك سلسلة من العمليات، يتعيّن على الفدرالية الإقدام عليها، عمودياً وأفقياً، بما في ذلك إعادة النظر في كيفية التعاطي مع المكون الديني، والقيام بمراجعات فكرية وإيديولوجية، والتفكير في طرائق بديلة للتواصل، ومعايير براغماتية لخوض المعارك الانتخابية، من دون التفريط في منسوب القناعات والأخلاق السياسية الذي يسهم في رفع أسهم مصداقيتها في بورصة العمل السياسي والتأطير الحزبي، وفي نهاية الكليشيهات الإيديولوجية الكبرى، ما يطرح إعادة التفكير في مكانة السياسي داخل المجتمع.

أن تكون واقعياً في السياسة لا يعني أن تكون محافظاً أو رجعياً، كما يقول الفيلسوف كلمونت روسيت، لأن ما ينبغي القيام به ينطلق مما هو واقعي، وليس انطلاقا من تصور وهمي لعالم مطلق وخالص، وهذا هو المدخل الطبيعي إذا أردنا الظفر بحظوظ إنتاج تحسينات وتغييرات للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

كل تحدي اليسار يكمن هنا. أكيد أن اليسار الذي سكنته تاريخيا رغبة قوية في تغيير العالم، وجد نفسه دائماً في مواجهة مقاومات، وحيثما وجدت الإرادات لا يعني وجود طرق سالكة، هذا إذا لم تفض إلى الهلاك.

كان اليسار، في تاريخه وفي مدرسة الواقع والوقائع، يتوجس من السلطة ويخافها. وحان الوقت ليقيم اليسار علاقة أكثر نضجاً مع الفعل السياسي، ولن يحقق ذلك، إذا لم يجبر على ممارسة سياسة الحقيقة، لأن السياسة الحقيقية هي سياسة الحقيقة. كما كان يردد دائما المعارض اليساري المغربي المختطف في 1965، المهدي بن بركة، لأنه سيتعلم أكثر، في هذه الحالة، من تجربة منتخبيه المحليين وبرلمانييه.

من المسلم به أن مواجهة تناقضات الواقع وتباييناته تنسف اليقينيات، فالعالم والحياة بشكل عام غاية في التعقيد، ولا يمكن أن نركن إلى اختزالات العقل وتطميناته، فالفعل البشري لم يكن دائماً مطبوعا بالكمال، وهذا هو الدافع الجوهري والأداة الأساسية لتحقيق نتائج، وإعطاء معنى وجداني لمفهوم السلطة. يقول ألبير كامي "أخاف من الذين تتجاوز أقوالهم أفعالهم بمسافة طويلة. إنها مسألة أخلاقية". ولهذا، انتصر رموز اليسار التاريخيين والواقعيين للأخلاقي على البطولي والملحمي.

في التجارب الديمقراطية العريقة، تعمد الأحزاب التاريخية ذات القواعد العريضة والمتماسكة

"على قادة اليسار أن يحولوا الانكسار إلى رافعة تمكّن من تغيير طريقة اشتغال الديمقراطية الداخلية، وعلاقة اليسار بالمغاربة" إلى تحويل الهزائم إلى مناسبات لاستخلاص العبر، وإجراء تعديلات جوهرية على استراتيجياتها وتكتيكاتها. ولهذا، يعتبر جزء من نشطاء فيدرالية اليسار الديمقراطي، وبجرعة واقعية من الحماس، أن انكسار اليسار في المغرب يجب أن يوضع خلف قادته، وعلى هؤلاء أن يحوّلوا هذا الانكسار، حتى لا نقول الاندحار، إلى رافعة تمكّن من تغيير طريقة اشتغال الديمقراطية الداخلية، وعلاقة اليسار بالمغاربة.

فقدان المصداقية هو نتيجة الضعف، وهو أيضا عقابٌ للديماغوجية. ووعودٌ كثيرة لم تلتزم بها أغلبيات تعاقبت على تدبير الشأن المحلي والوطني. وهنا دور اليسار الأخلاقي، ومسؤوليته الخاصة في تحويل العالم وتغيير حياة الناس، علما أنه دائما كان يصطدم بمقاومة متعددة المصادر.

مؤكد أن المجتمعات المعاصرة معقدة جداً، ما يطرح صعوبة أمام تعميمات الخطاب السياسي. وتنوع المطالب الاجتماعية عادة ما يربك ثنائية يسار–يمين، ومواطنون كثيرون يعتبرون أن هذه الثنائية متجاوزة، ولم تعد تنطوي على أهمية كبيرة، كما أن التحولات الاجتماعية عميقة ومتسارعة وصادمة أحياناً ومتعددة، ولا يمكن أن تكون الإرادية السياسية ناجعة في هذه الحال. كما أن التطورات، مثل تحسين المساواة بين الرجل والمرأة والتقدم التكنولوجي وثورة الإنترنت، غيرت كثيراً وعميقاً المجتمعات أكثر من البرامج السياسية.

يسلم علماء السياسة أن العامل السياسي حاضر في كل شيء، وبشكل مضطرد، فهو ينشط المجتمع، ويتجلى في كل أبعاد الحياة الاجتماعية. وتنشيط المجتمع يعني إضاءة وتوجيه فاعليه للإجابة عن التحديات التي يطرحها العصر، مثل آفة البطالة والحفاظ على البيئة وتمويل الضمان الاجتماعي والتعليم والصحة وجودة الخدمات الإدارية والتنشئة الثقافية والإعلامية.

ليس هناك برنامج سياسي شامل يملك مفاتيح حل جميع المشكلات يمكن فرضه على كل المواطنين. هذا يعني تقوية الديمقراطية التمثيلية، من خلال المؤسسات العمومية والأحزاب السياسية، وعبر تفضيل ثقافة التوافق على ثقافة المواجهة.

http://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/9/12/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يزور المعتقل الإسلامي العرائشي " كريم القنبوعي " بسجن سلا 2

علم موقع العرائش سيتي من مصادره أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب ،قد قام بزيارة خاصة للمعتقل الإسلامي إبن مدينة العرائش " كريم القنبوعي " المعتقل منذ تاريخ 27 يوليوز 2015 ، و يتواجد بسجن سلا حيث يخوض إضرابا مفتوحا عن الطعام منذ يوم 14 غشت ، إحتجاجا على الإعتقال التعسفي الذي تعرض له و إستمرار إعتقاله دون توجيه تهمة إليه.

هذا و قد تمت زيارته من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بزنزانته بسجن سلا 2 بعد المراسلة التي كان قد وجهها للإطار الحقوقي قصد مؤازرته في الإنتهاكات التي تطاله و المتعلقة بمحاولة تلفيقه لتهم و الزج به في ملف الإرهاب الذي قال أنه لا علاقة له به لا من قريب أو بعيد، حيث كان قد صرح سابقا لموقع العرائش سيتي من خلال تسجيل صوتي ،على أنه لا تربطه بهذا الملف أية علاقة،و أن محاولة تلفيقه تهمة لها علاقة به، لا تعدو كونها إنتقاما منه،لأسباب يعرفها المجتمع العرائشي جديا،خاصة و أنه كان من مناضلي حركة 20 فبراير و تنسيقية دير يك معانا بالعرائش، و مناضل على شتى الواجهات الحقوقية، كما أن الإعتكاف الأخير و ما صاحبه من تصريحات من قبله لدى مختلف وسائل الإعلام المحلية و الوطنية، كانت السبب في فبركة سيناريو إعتقاله من أجل ترهيبه.

http://www.larachecity.com/?p=21839

المغرب واللاجئون السوريون

تناولت الحكومة المغربية عصا اللاجئين السوريين من الوسط، بعدما أكد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، أن السلطات لم تقرّر بعد في إمكانية استقبال اللاجئين السوريين، وأن الوزارة المكلّفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة تتابع الموضوع، مذكرا بوجود سياسة للهجرة يتم فيها تدبير كل القضايا المتعلّقة بهذا الموضوع.

حديث وزير الاتصال يوم الخميس الماضي، ساهم في استمرار النقاش حول موقف المغرب من قضية اللّاجئين السوريين التي حظيت باهتمام غير مسبوق بعد حادث غرق أسرة بكاملها وتلك الصور المرّوعة لطفل بالغ من العمر ثلاث سنوات وهو ميت قبالة شاطئ تركي، إذ تركّزت الأنظار على المغرب في شمال إفريقيا، باعتباره إحدى الدول التي قصدها اللاجئون السوريون منذ اندلا ع الأزمة ببلدهم.

وأكد مصدر من داخل الوزارة المكلّفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة أن هناك لجنة وطنية للطعون، يترأسها **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، تتابع هذا الموضوع الشائك، مشيرا إلى أن الوزارة المعنية بقبول طلبات اللاجئين السوريين، تبقى هي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وبالضبط مكتب خاص بالهجرة ضمن أروقتها، هو الوحيد الذي يتابع طلبات اللجوء وييت فيها.

وأضاف المصدر ذاته غير الراغب في الكشف عن هويّته، أن الوزارة التي يشرف عليها أنيس بيرو، تختص في مساعدة المهاجرين واللاجئين في الاندماج وفي تصحيح وضعياتهم القانونية والاجتماعية بعد الموافقة على طلباتهم من طرف وزارة الخارجية، متحدثًا عن كون المغرب عرف خلال السنوات القليلة الأخيرة بتًا لصالح الكثير من طالبي اللجوء.

وتابع المصدر في تصريحات لمصادرنا أن عدد طلبات اللجوء التي ستبت فيها مصالح وزارة الخارجية تصل إلى 459 حالة، بينها 126 طفلا و68 امرأة، وذلك بعدما سبق للمغرب أن سوى أوضاع 5270 سوريا منذ إقرار سياسته الجديدة للهجرة عام 2013 ، وذلك من أصل 27 ألفا و643 مهاجرا، ينتمون لـ12 جنسية، مبرزا أن نتائج البت في طلبات اللجوء لم يعلن عنها ولم تظهر عنها أيّ إشارات في هذا الصدد.

ويعد المغرب من الدول الموّقعة على اتفاقية جنيف الخاصة بحماية اللاجئين الصادرة عام 1951. ويعد لاجئا، حسب هذه الاتفاقية، كل "شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل/ تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد".

كما تلتزم الدول 193 الموّقعة على الاتفاقية بحماية اللاجئين، وتتدخل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عند الاقتضاء لضمان منح اللاجئين "الصادقين" هذا الحق، وعدم إرغامهم على العودة إلى بلدان يخشى أن تتعرض فيها حياتهم للخطر. وتلتمس الوكالة السبل من أجل مساعدة اللاجئين على بدء حياتهم مجددا، إما من خلال العودة الطوعية إلى أوطانهم أو، إن لم يكن ذلك ممكنا، من خلال إعادة توطينهم في دول مضيفة أو بلدان "ثالثة" أخرى، بحسب ما جاء في موقعها.

وكان المغرب قد أعلن عام 2013 عن سياسته الجديدة للهجرة التي تعنى بتحسين أوضاع المهاجرين واللاجئين فوق ترابه، وهي الإستراتيجية التي تعتمد على 11 برنامج عمل في مجالات أساسية منها إدماجهم في النظام التعليمي والتكوين المهني والثقافة المغربية، والعلاج في المستشفيات المغربية وتحقيق الحق في السكن وفق القوانين المغربية، وتقديم مساعدات قانونية وإنسانية لهم، وتسهيل الحصول على العمل.

غير أن المغرب لم يشهد إلى حد اللحظة هيئة مركزية تختص بالبت في مطالب الحصول على حق اللجوء، كما لا يعرف وجود قانون حديث يخصّ الوضع القانوني للاجئين وبتحديد المعايير الخاصة لطالبي اللجوء بالمغرب، إذ تعتمد الدولة القانون رقم 02.03 الصادر عام 2003، الذي يخصّ دخول وإقامة الأجانب بالمغرب والهجرة غير الشرعية، والمرسوم الخاص بأوضاع اللاجئين الصادر عام 1957، أي عاما واحدا بعد الاستقلال، الأمر الذي دفع بمفوضية اللاجئين إلى دعوة المغرب اعتماد نص قانون جديد، خاصة وأن المرسوم القديم لم يعرف تعديلات مهمة، إلّا فيما يخص تعريفات الرسوم القنصلية.

http://nilenetonline.com/arabian-africa/morocco/61295-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86.html

بالفيديو اليازمي.. دعوني أذكركم الديمقراطية لا تعني الإجماع !

بالفيديو اليازمي.. دعوني أذكركم الديمقراطية لا تعني الإجماع !

- فبراير.كوم
- كتب يوم الأحد 13 سبتمبر 2015 م على الساعة 8:23

معلومات عن الص

صورة ارشيفية

أكد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، أن المجلس طالب في مذكرته بمشاركة الأجانب الذين يوجدو وضعية قانونية في الانتخابات.

وقال اليزمي إن الدستور المغربي أعطى الحق للأجانب الذين يوجدون في وضعية قانونية للتصويت في الانتخابات .

وأضاف اليزمي ان الديمقراطية ليست هي الإجماع، بل الديمقراطية هي تدبير الاختلاف.

http://www.belbala.com/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%AF%D8%B9%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%A3%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82/

Promotion de la culture et du respect des droits de l'Homme
L'expérience marocaine exposée à Oslo

Le président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** Driss El Yazami, a exposé à Oslo l'expérience démocratique du Maroc et les efforts engagés par le Royaume pour la consolidation des droits de l'Homme.

Dans une déclaration vendredi à la MAP, à l'issue d'une série de rencontres avec des responsables et institutions spécialisées, M. El Yazami a indiqué que l'expérience marocaine a été saluée dans ce pays nordique comme un modèle avancé au niveau régional.

La Norvège relève l'importance de soutenir l'expérience démocratique du Maroc et de renforcer le partenariat avec le CNDH en matière de promotion de la culture et du respect des droits de l'Homme, a-t-il en outre indiqué.

Le président du CNDH, dont la visite de deux jours intervient sur invitation du ministère norvégien des Affaires étrangères, a ajouté que ses entretiens ont notamment porté sur la promotion de la coopération dans les domaines de la formation et la sensibilisation à la culture des droits de l'Homme et les mécanismes institutionnels chargés de la protection de ces droits.

L'échange d'expériences dans les domaines de la lutte contre le terrorisme, l'extrémisme et la xénophobie, ainsi que la gestion des champs religieux et culturel ont aussi été à l'ordre du jour des discussions, selon le responsable marocain.

M. El Yazami a indiqué avoir exposé, à cette occasion, les réformes démocratiques engagées par le Maroc, ainsi que l'expérience du CNDH notamment dans le domaine de la formation avec l'ouverture prochainement du Centre national de formation aux droits de l'Homme et à la citoyenneté.

Au Comité éthique du fonds souverain norvégien, l'un des plus importants au monde, le président du CNDH a présenté l'action du Conseil en matière de sensibilisation de l'entreprise à la culture des droits de l'Homme à travers la mise sur pied d'une équipe de travail dédiée spécialement à cette question.

Par ailleurs, M. El Yazami a eu des rencontres avec les responsables de l'Institut national norvégien des droits de l'Homme et de l'institution du médiateur portant sur les étapes parcourus par le Maroc en vue de l'établissement d'un mécanisme national de prévention de la torture, soulignant l'importance accordée par le CNDH à s'inspirer des différentes expériences réussies au niveau international.

Les questions de la promotion des droits de la femme et de la parité, un volet dans lequel le Maroc a également fait des avancées notables, ont été évoquées avec le médiateur chargé de la parité et contre la discrimination dans ce pays scandinave.

Au cours de cette série d'entretiens à Oslo, le président du CNDH a rencontré aussi les responsables du centre des droits de l'Homme relevant de l'Université d'Oslo pour aborder les moyens d'établir un échange d'expériences, de même qu'il a examiné avec le Comité d'Helsinki, organisme chargé de la surveillance du respect des droits de l'Homme, les voies à même de permettre la mise à profit de son expertise pour soutenir la réforme des institutions et des règlements.